المنتجة ، ومن خلال الموافقة على المشروع الاميركي بهذا الشأن . ان هذا المشروع يتحدث عن تخفيض قليل ، نسبيا ، لاسعار النفط — الى ان يتم ... تطوير مصادر طاقة اخرى » (اريئيل غيناي — يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/٧) . ولهذا لا بد من المثابرة في السير على طريق التسوية الجزئية، والابتعاد عن جنيف ، حيث لا بد من أن تثار هناك أيضا القضية الفلسطينية ، « بينما مصلحة اسرائيل والاردن ، وكذلك الولايات المتحدة ، هي ابقاء القضية الفلسطينية معلقة خلال فترة من الزمن ، حتى يتضح لجماهير الفلسطينيين ان مكاسب ياسر عرفات السياسية لا تحل [أية مشكلة] وحتى تضعف الخلافات الداخلية منظمة التحرير الفلسطينية . وعندئذ يحين الوقت لحل غدرالي ،يمنح ضمنه دور رئيسي لحكومة عمان وللمعتدلين من بين الفلسطينيين ولرجالهم في الضفة الغربية » (المصدر نفسه) .

مع التسوية الجزئية ...

ان المبررات التي أشرنا لها لتفضيل اسرائيل السير على طريق التسوية الجزئية لا تحظى بموافقة الجميع في اسرائيل ، اذ ان هناك ايضا من يرفضها ، لاعتقاده بأنه « ليس هناك من ضمان بأن تتحقق هذه الامال . بل ينبغي ان نفترض ، في مقابل ذلك ، ان تزداد قوة الدول العربية بسبب غناها من أرباح النفط ، وربما يضعف ايضا استعداد الولايات المتحدة لاخذ مسؤولية الدولة الكبرى على عاتقها ... » ، مما قد يضع اسرائيل عندها في موقف اكثر حراجة من موقفها الحالي . ولكن اولئك يرون ، على الرغم من هذا ، « ان الذهاب الى دورة اخرى من مؤتمر جنيف ... لن يعود بأي فائدة . وينبغي التفتيش عن مخرج في تسوية جزئية اخرى او سلسلة من التسويات الجزئية ، يساهم كل منها مساهمة فعلية في تسوية المشاكل الاساسية للنزاع العربي الاسرائيلي » (جرشوم شوكن — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٧) . وفي الوقت نفسه يشير اخر الى ان اسرائيل ، ان شاءت او أبت ، لا تستطيع الا ان توافق على تسوية جزئية اخرى ، ان أصرت الولايات المتحدة على ذلك ، وما على اسرائيل الا ان توضح شروطها للموافقة على هذا ، وهي « مقابل سياسي ذا مغزى ...واتفاق واضح وخطي » (جدعون ساميط — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٦) .

... ومع جنيف

يلاحظ ، من ناحية ثانية ، ان المطالبة باتباع طريق التسوية الجزئية لحل أزمة المنطقة قد خفت مؤخرا في اسرائيل ، وحلت بدلا منها نغمة اخرى تدعو الى تفضيل التسوية الشاملة ، وتنتقد كيسنجر من جهة ورابين وحكومة اسرائيل من جهة اخرى ، خاصة وان الاميركيين — بحسب رأي البعض — لا يريدون تسوية شاملة ، لان مثل هذه التسوية « تلزم اشراك الروس » . ولهذا لا ينبغي « النظر الى اقوال كيسنجر ... وكأنه على الاسرائيليين ان يقرروا اذا كانوا يفضلون وساطته او مؤتمر جنيف ، بهذا المدى من البساطة . ان له [كيسنجر] مصلحة واضحة في تفضيل المفاوضات الجزئية على جنيف ... ان المفاوضات الجزئية ليست مصلحة اسرائيلية فقط ، وانما اميركية ايضا » (دان مرغليت — هآرتس ، ٧٥/٢/٤) . وهذه « المصلحة الاميركية » لا تتطابق بالضبط مع مصلحة اسرائيل ، لانه « ليس سرا ان الاميركيين يسعون الى تسوية تستند الى حدود ١٩٦٧ . كانت هذه هي خطة الادارة الديمقراطية (مشروع روجرز) ، وهذا ايضا ، كما يبدو ، اتجاه الادارة الجمهورية ووزير خارجيتها كيسنجر ... وحاولت حكومات [اسرائيلية] مختلفة تغيير هذا الموقف الاميركي ، ولكنها لم تنجح . حاولت ذلك حكومة التكتل الوطني ، وحكومة غولده بدون ليكود ، وحاليا تحاول حكومة رابين القيام بذلك — ولكن حتى الان دون جدوى » (اهرون جينغ — دافار ، ٧٥/٢/٥) . ويبدو ان هذا الاستنتاج بشأن اهداف السياسة الاميركية تجاه اسرائيل ، التي تعمل على ارجاعها في نهاية الامر الى حدود ١٩٦٧ ، ولكنها تفضل تنفيذ ذلك بواسطةالتسويات الجزئية لكي تدعم نفوذها في العالم العربي ، في اثناء ذلك ، هو الذي يدفع البعض (أ. شنايتسر — هآرتس ، ٧٥/٢/٧) الى التحذير « من المراهنة على خطط كيسنجر » ، لانه « هو ورابين مرتبطان ببعضهما البعض » ويريدان نجاح التسوية الجزئية للحفاظ على مراكزهما ، « وان من انتخب السيد رابين كرئيس للحكومة ويحتفظ به في هذا